

اثر الدين العام في الاستقرار الاقتصادي العراقي للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)
باستخدام منهجية التكامل المشترك (ARDL)

**The Effectiveness of Public Debt in Choosing an Iraqi
Economy for the period (٢٠٢٢-٢٠٠٤) in Relation to
the Integration of (ARDL)**

الباحثين

م. عبد الستار رائف حسن أ. د خالد حسن البيل أ.م علي احمد الأمين
المديرية العامة لتربية الأنبار كلية الدراسات التجارية كلية الدراسات التجارية
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
sataralmoola1965@gmail.com khalidelbeely@gmail.com
aliahmedalameen5@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ أستلام البحث : ٢٠٢٤/٧/٩ تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٤/٧/٢٩
المستخلص

تهدف الدراسة إلى بيان أثر الدين العام في الاستقرار الاقتصادي لما للدين العام من تأثير ، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من استمرار الدين العام في الارتفاع خلال مدة الدراسة سواء كان داخلياً أو خارجياً، اما مشكلة البحث هو تسليط الضوء عن كيفية تأثير الدين العام في الاقتصاد العراقي و الاستقرار الاقتصادي. اما فرضية البحث فقد انطلقت من تساؤلين هو بيان مدى تأثير الدين العام سواء كان داخليا او خارجيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الدراسة، وقد استخدمت الدراسة المنهج



• بحث مستل من أطروحة دكتوراه

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد السابع عشر - آذار ٢٠٢٥
الصفحات ١٤٠-١١٥

الوصفي والتحليلي لبيانات ربع سنوية للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤) باستخدام برمجية Eviews10، وقد اعتمدت متغيرات الدين العام كمتغيرات مستقلة والنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باعتباره مؤشر للاستقرار الاقتصادي كمتغير تابع بالاعتماد على اختبار الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد توصلت الدراسة إلى ان هناك تأثير سلبي للدين العام (الداخلي - الخارجي) على الاستقرار الاقتصادي، وان نسبة الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق قد تجاوز الحدود المسموح فيها والبالغة (٦٠%) للعديد من سنوات الدراسة وان اغلب سنوات الدراسة كانت قريبة من مرحلة الخطر ولاسيما في السنوات الأخيرة، وأثبتت نتائج التحليل القياسي ان هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي أو مشكلة عدم تجانس التباين فضلاً عن الاستقرار الهيكلي للنموذج، وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد مصادر جديدة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاعتماد على الديون الداخلية أو الخارجية من خلال التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في مواجهة العجز في الموازنة.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، الاستقرار الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، التكامل المشترك.

Abstract:

The study aims to explain the impact of public debt on economic stability because of the impact public debt has, as the Iraqi economy suffers from the continued rise of public debt during the period of the study, whether internally or externally. The problem of the research is to shed light on how public debt affects the Iraqi economy and economic stability. The research hypothesis was based on two questions: explaining the extent of the impact of public debt, whether internal or external, in achieving economic stability during the period of the study. The study used the descriptive and analytical approach for quarterly data for the period (2004-2022) using Eviews10 software, and public debt

variables were adopted. As independent variables, the gross domestic product at constant prices as an indicator of economic stability as a dependent variable based on the autoregressive distributed lag (ARDL) test. The study concluded that there is a negative impact of public debt (internal - external) on economic stability, and that the ratio of public debt to output The gross domestic product in Iraq has exceeded the permissible limits of (60%) for many years of the study, and most of the years of study were close to the danger stage, especially in recent years. The results of the econometric analysis proved that there is a long-term equilibrium relationship between the variables of the study, and that the model does not suffer. From the problem of serial correlation or the problem of heterogeneity of variance, as well as the structural stability of the model, the study recommended the necessity of finding new sources in forming the gross domestic product and not relying on internal or external debt through coordination between monetary and fiscal policies in confronting the budget deficit.

Keywords: public debt, economic stability, gross domestic product, cointegration.

أولاً- المقدمة:

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل عديدة ولعل أهمها إرتفاع حجم المديونية نتيجة الظروف والتحديات التي واجهته منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى يومنا الحالي نتيجة الحرب العراقية- الإيرانية والحصار الاقتصادي في فترة التسعينات وما أعقبها بعد عام ٢٠٠٣ من ازدياد حجم الفساد الإداري والهدر الكبير في المال العام وسوء التخطيط وإدارة الثروات، ناهيك عن ازدياد النفقات العامة بما يفوق حجم الإيرادات نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في العديد من المحافظات العراقية والعمليات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية، مما إلى وجود عجز شبه دائم في موازنة الدولة الذي جعل الدولة تلجأ إلى تغطية ذلك العجز من خلال الاقتراض سواء كان اقتراض داخلي أو خارجي ، وإن الإستمرار على هذا المبدأ في سد العجز سوف يجعل الدولة عاجزة

مستقبلاً عن سداد هذه المستحقات مع الفوائد المترتبة عليها ، والذي سيؤدي إلى كوارث اقتصادية لاسيما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ويعاني من ضعف في جهازه الإنتاجي سواء كان صناعيا أو زراعيا إذ ان النسبة العظمى من تكوين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي تعتمد على النفط والتي تزيد عن ٩٠% فضلاً عن ضعف القطاع المصرفي في توفير القروض لتمويل الدين العام نتيجة ضعف أداء القطاع في جذب الودائع بأنواعها المختلفة والتي تعد المصدر الرئيسي لرؤوس أموال المصارف. ان مساهمة قطاع المصرف العراقي في الناتج المحلي الاجمالي مما يقود الى ضعف القروض لتميل المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي يحتاجها البلد لغرض تحقيق مساهمة فاعلة لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية المستدامة.

١- المبحث الثاني/ منهجية البحث

١.١ - مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل عديدة تم ذكرها في مقدمة البحث، إذ ان المبالغة في الدين العام وتوجيهه نحو المشاريع غير الإنتاجية سوف يعيق الاستقرار الاقتصادي فضلاً عن ضعف الجهاز المصرفي في توفير القروض لتلبية متطلبات الدين الداخلي مما يضطر الدولة إلى التوجه نحو الدين الخارجي مما يترتب عليه اثاراً سلبية في دعم الاستقرار ورفع معدلات النمو الاقتصادي، و هنا يجب الإشارة الى ان فلسفة الموازنة الاتحادية العراقية اذ يغلب عليها الجانب التشغيلي على الجانب الاستثماري مما تعطي انطبعا استهلاكيا و ليس منتجا مما ادى الى وجود مؤشر العجز السنوي الذي يؤمن عن طريق الاقتراض الخارجي ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في بيان اثر الدين العام على الاستقرار الاقتصادي.

٢.١ - أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال تحليل البيانات الخاصة بالدين العام فضلاً عن البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (كمؤشر للاستقرار الاقتصادي) وإظهار تلك الآثار من

خلال التحليل القياسي باستخدام منهجية التكامل المشترك باعتبارها منهجية تعطي نتائج دقيقة، وتمكين أصحاب القرار السياسي والاقتصادي من وضع خطط مستقبلية لمعالجة هذه المشكلة، فضلاً عن الإضافة العلمية للدراسات التي سبقتها.

٣.١ - فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها الآتي:

أ- يؤثر الدين الخارجي سلباً في (الاستقرار الاقتصادي) العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

ب- يؤثر الدين الداخلي سلباً في (الاستقرار الاقتصادي) العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

٤.١ - أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى الآتي:

أ- تحديد العلاقة بين الدين العام كمتغيرات مستقلة مع (الاستقرار الاقتصادي) كمتغير تابع.

ب- قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام من جهة والنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باعتباره متغيراً يمثل الاستقرار الاقتصادي.

٥.١ - منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي مستخدماً بيانات ربع سنوية لمتغيرات الدراسة واتباع منهجية التكامل المشترك (ARDL) من خلال برمجية Eviews10 .

٦.١ - حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية: بعض المتغيرات الاقتصاد العراقي.

ب- الحدود الزمانية: المدة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

٧.١ - هيكلية الدراسة:

تمحورت الدراسة في بحثين، تضمن المبحث الأول الإطار النظري للدين العام الداخلي والخارجي فضلاً عن مؤشر الاستقرار الاقتصادي معبراً عنه بالنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، أما المبحث الثاني فقد تناول التحليل القياسي لأثر الدين العام في الاستقرار الاقتصادي وفق منهجية (ARDL) فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري وتحليل مؤشرات الدراسة

٢- المبحث الثاني/ الإطار النظري والمفاهيمي للدين العام والاستقرار الاقتصادي:

١.٢ - مفهوم الدين العام:

وهو مبلغ من المال تقتضيه الحكومة من المؤسسات المالية الخاصة و العامة أو الأفراد داخلياً و خارجياً لتمويل العجز في النفقات العامة للوفاء بالتزاماتها خلال مدة يتفق عليها الطرفان مع فائدة معينة وبصيغة قانونية (القاضي، ١٢٠، ٢٠١٤).

وعرفت بموجب القانون العراقي بأنها جميع ديون الحكومة والتي تلتزم بموجبها بدفع قيمتها مع الفوائد المتفق على نسبتها إلى المقرض في التاريخ المحدد مستقبلاً (العبيدي و محمد، ٢٠١٨، ١٠٢).

٢.٢ - أدوات الدين العام :هناك العديد من الاتجاهات يمكن ذكرها كالاتي:

أ- حوالات الخزينة:

وهي حوالات لتغطية العجز في الموازنة العامة قصيرة الأجل من اجل السيطرة على سيولة القطاع المصرفي وهي إحدى الأدوات المهمة للسياسة المالية والنقدية (Slovenska, 2002 , 29).

ب- السندات الحكومية:

وهي إحدى الأدوات التي تستخدمها الحكومة من أجل الحصول على الأموال لتعزيز مواردها المالية واستثمارها في القنوات المخصصة لها أو التأثير في عرض النقد من

قبل القطاع المصرفي، وغالباً ما تطرح داخلياً عن طريق المزاد العلني أما خارجياً فتطرح بالعملة الأجنبية وتكون أكثر رغبة في اقتنائها بسبب قلة المخاطر التي تتعرض لها وهي من مصادر التمويل طويلة الأجل. (رشيد وآخرون، ٢٠٢١، ٣٧٠).

أنواع الدين العام : وهي على نوعين (McConnell,& Brue,2020,P.13)

أ- الدين العام الداخلي :

وهو الدين المستحق للمقيمين داخل حدود البلد التي أصدرت الدين وتشمل الشركات والمؤسسات المالية والأفراد التي قامت بالإقراض.

ويعرف أيضاً بأنه الدين الذي يكتب داخلياً من خلال القطاع الخاص وصناديق الائتمان، وهي أصولاً لحاملي الدين، وهنا يصبح هو الدائن والمدين في نفس الوقت من خلال التوافق بين الدين الحكومي وأصول الدائنين (Holtfrerich et,al. 2016,p.19)

ب- الدين العام الخارجي:

ويمثل جميع الأموال مع الفوائد المستحقة والمقترضة من الخارج وبالعملات الأجنبية سواء كانت من المواطنين أو الشركات والمؤسسات المالية .

٤.٢ - الاستقرار الاقتصادي :

يعد الاستقرار الاقتصادي من المؤشرات الأساسية لقياس مستوى تطور الرخاء لأي اقتصاد من خلال رفع وتحسين المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، ويرتبط تطور الاستقرار الاقتصادي بمتغيرات عديدة ولعل الدين العام احد تلك المتغيرات.

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية مع ثبات المستوى العام للأسعار، أي تحقيق الاستخدام للموارد الاقتصادية مع وجود مستويات منخفضة من التضخم، ومعدلات مقبولة من البطالة التي لا تتعارض مع التشغيل الكامل (سامويلسون، ٢٠٠٦، ٥٦٤).

ويعرف أيضاً بأنه الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد الناجمة عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والذي تفوق عن الزيادة في النمو السكاني، أي يجب ان يكون معدلات الاستقرار الاقتصادي اكبر من الزيادة في معدلات النمو السكاني وبشكل مستمر وليس وقتياً (عجمية، ٢٠٠٨، ٧٦).

٥.٢ - علاقة الدين العام في الاستقرار الاقتصادي :

تعد العلاقة بين الدين العام والاستقرار الاقتصادي علاقة وثيقة لما له من تأثير كبير على اقتصاديات العالم ولاسيما عند تعرض تلك الاقتصادات إلى الأزمات وسعيها في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهناك ثلاث اتجاهات لهذه العلاقة يمكن إيجازها بالآتي.

١.٥.٢ - العلاقة الإيجابية :

أيدت الكثير من النظريات اللجوء إلى الدين العام الداخلي من أجل سد العجز في الموازنة العامة، إذ يمكن للدين العام أن يحقق أثراً إيجابية ولاسيما في الأجل القصير من خلال زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي اذا كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة الواسعة فضلاً عن استخدام تلك القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية والذي بدوره سيزيد من تشغيل الأيدي العاملة وزيادة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وهنا يعد الدين العام ذو اثر إيجابي في الاستقرار الاقتصادي (Kumar & Wood,2010,p706)

٢.٥.٢ - العلاقة العكسية:

هناك من يرى إن للدين العام أثراً سلبية في الاستقرار الاقتصادي من خلال تزامم القروض الحكومية على الاستثمار الخاص والضغط على أسعار الفائدة فضلاً عن التدهور في التوازن المالي مما يزيد من الآثار السلبية هو توقعات المستثمرين بانخفاض العوائد مستقبلاً وكذلك توقعاتهم بارتفاع معدلات الضرائب اللازمة لتسديد الدين العام وبالتالي سوف ينخفض مستوى الاستثمار وتراكم راس المال ولاسيما في الأجل الطويل ومن ثم انخفاض الإنتاجية الكلية وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وبالتالي في الاستقرار الاقتصادي (pattillo,et,al.p.5).

٣.٥.٢- انعدام العلاقة :

يرى ريكاردو انه ليس هناك أي تأثير سلبي أو إيجابي للدين العام في الاستقرار الاقتصادي فهو ذو تأثير متعادل ويعلل ذلك بأنه في حالة قيام الحكومة بتمويل العجز في الموازنة من خلال تخفيض الضرائب وتميل هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي، وعليه فان الأفراد يعلمون بانها سوف ترتفع في المستقبل عندما يحين موعد سداد تلك الديون، إذ يلجأ الأفراد في توجيه الزيادة في دخلهم المتاح نحو الادخار من اجل تسديد الضرائب (الهنداوي، ٣٦٨، ٢٠١٧).

٦.٢- تطورات الدين الداخلي العراقي :

يعد الاطار العملي مقدمة لتوصيف النموذج وإجراء التحليل القياسي، إذ لابد من الاطلاع على إتجاهات الدين العام في الناتج المحلي الإجمالي من خلال إيجاد معدل النمو ونسب الدين الى الناتج المحلي الإجمالي والأشكال البيانية خلال مدة الدراسة وتحليلها بشكل مفصل.

من الجدول (٢) نلاحظ إن معدل النمو السنوي لكل من الدين الداخلي والخارجي والناتج المحلي الإجمالي قد اتسم بالتذبذب خلال مدة الدراسة، ويعود السبب إلى تغير الظروف الاقتصادية والسياسة التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، إذ وصل أدنى مستوى للدين الداخلي في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٢٢، فقد بلغ معدل نمو (-) ٨% في عام ٢٠٠٧ بعد ان كان (-) ١٤% في عام ٢٠٠٦ ليأخذ بالإرتفاع في عام ٢٠٠٩ بمعدل (٨٩%) ثم يعود بالإنخفاض خلال المدة (٢٠١٠ - ٢٠١٣) بمعدل يتراوح بين (٩%-٥٣%)، وقد يعود السبب إلى إرتفاع أسعار النفط مما أثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما تؤكد بيانات الجدول (١) إذ تراوحت نسبة مساهمة الدين الداخلي في الناتج المحلي الإجمالي بين (٢-٧%)، أما أعلى معدل نمو كان في عام ٢٠١٥ ليبلغ معدل النمو (٣٩٣%) وهي نسبة كبيرة ويعود السبب في ذلك إلى العمليات الإرهابية التي تعرض لها العراق فضلاً عن خوض العراق في حرب طاحنة ضد داعش والتي تطلب المزيد من الإنفاق العسكري وعدم

قدرة الإيرادات في مواجهة هذا الإنفاق مما اضطر إلى زيادة الدين العام، ثم أخذ بالانخفاض ليبلغ (8%-) في عام ٢٠١٩، ليصل إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو (1%-).

٧.٢- تطور الدين الخارجي العراقي :

من الجدول (١) نجد ان الدين الخارجي شهد تراجعاً بعد في عام ٢٠٠٦ ليصبح (86334700) مليون دينار عراقي بعد ان كان (104924160) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ واستمر بالإنخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠١٣ ليبلغ (52733296) مليون دينار وبمعدل نمو (3%-)، ويعود السبب في ذلك إلى إعادة جدولة ديون العراق من قبل نادي باريس فضلاً عن تحسن في أسعار النفط والذي انعكس إيجابياً على الإيرادات العامة، ثم اخذ بالارتفاع في عام ٢٠١٤ ليصل إلى أعلى مستوى له في عام ٢٠١٧ بقيمة (90305530) مليون دينار وبمعدل نمو (60%)، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها العمليات العسكرية ضد عصابات داعش وما تتطلبه من زيادة في الإنفاق العسكري فضلاً عن إنخفاض أسعار النفط عالمياً مما اضطر الحكومة إلى زيادة الاقتراض من الخارج لعدم كفاية الاقتراض الداخلي لتمويل العجز في الميزانية العامة ، أما المدة بين (٢٠١٨-٢٠٢٢) فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً لتصل إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠٢٢ ليبلغ (41848830) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (١-%) ، ويمكن ملاحظة ذلك من الشكل (٢) ويرجع ذلك إلى السياسات التي اتبعتها الحكومة في تخفيض الديون الخارجية فضلاً عن السياسات التي أقرها البنك المركزي في إصلاح النظام المصرفي .

٨.٢- نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي مقياساً يعكس قدرة الحكومة على سداد الدين مع الفوائد المترتبة عليه فكلما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي كلما زادت قدرت الحكومة

على تسديد ديونها سواء كانت ديون داخلية أو خارجية، ويمكن توضيح تلك الأهمية من خلال معدلات النمو السنوي فضلاً عن نسبة مساهمة الدين إلى الناتج المحلي. ان نسبة مساهمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى قدرة الاقتصاد في تحمل أعباء الدين العام اتجاه، من الجدول (١) نجد ان ادنى مستوى لمساهمة الدين العام الداخلي في الناتج المحلي الإجمالي كان في عام ٢٠١٣ اذ بلغت (٢%) ، ويعود هذا إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي البالغ (174990175) مليون دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما جعل الاقتصاد العراقي اقل خطورة للتعرض إلى تدوير الدين العام والذي انعكس بشكل إيجابي على الموازنة العامة، أما الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٧) شهدت هذه النسبة ارتفاعاً بسبب الأعمال العسكرية فضلاً عن انخفاض أسعار النفط والذي دفع الحكومة إلى الاقتراض لسد العجز في الإيرادات وظلت هذه النسبة شبه مستقرة خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠٢٢) نتيجة عدم استقرار أسعار النفط فضلاً عن انخفاض الإيرادات نتيجة جائحة كورونا وعدم وجود استقرار سياسي.

٩.٢ - نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

أما الدين الخارجي العراقي خلال مدة الدراسة شكل عبئاً ثقيلاً في الاقتصاد العراقي اذا ما قورن في الدين الداخلي اذ بلغ متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (٤٥%)، وقد كانت أعلى نسبة مساهمة الدين الخارجي في الناتج المحلي في عام ٢٠٠٤ اذ بلغت (١٢٧%) وذلك بسبب الأوضاع التي عاشها العراق من حروب دامت ٨ سنوات منذ عام ١٩٨٨ وما تلاها من حصار اقتصادي استمر حتى عام ٢٠٠٣، اذ ترتب عليه ديون خارجية أثقلت كاهل الاقتصاد العراقي، وهذه النسبة قد تجاوزت الحدود التي أقرتها معاهدة ماستريخت وكانت في مرحلة الخطر الشديد، إلا ان هذه النسبة أخذت بالانخفاض التدريجي نتيجة تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٤ ودخول العراق في مرحلة جديدة فضلاً عن تحسن أسعار النفط وقيام كثير من الدول المناحة بإطفاء ديونها ومستحققاتها عن العراق

بموجب مؤتمر باريس لتصل إلى ادنى مستوى لها في عام ٢٠١٦ عند نسبة (27%) وكما يظهر ذلك من الشكل (٢) واستقرت عند ادنى مستوى لها في عام ٢٠٢٢ بنسبة (٢٠%).

١٠.٢ - نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يعد مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من اهم المؤشرات التي تقيس درجة المديونية لأي بلد، فقد شهد الدين العام العراقي ارتفاعاً خلال العامين (٢٠٠٤-٢٠٠٥) إذ تراوحت نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي بين (١٣٢%-١٠٨%) على التوالي وذلك بسبب ارتفاع نسبة مساهمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو بذلك قد تجاوز النسبة الحدود الآمنة حتى عام ٢٠٠٨، وهذا يؤكد عدم قدرة العراق على تسديد الديون التي بذمته، وأخذت هذه النسبة بالانخفاض في الأعوام اللاحقة لتصل إلى ادنى مستوى لها في عام ٢٠١٣ وبنسبة (٣٣%)، أما في عام ٢٠١٤ أخذت هذه النسبة بالارتفاع لتتجاوز الحدود المسموح فيها لتصل إلى (٦٧%) في عام ٢٠١٧ وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية كما تم ذكرها في المقدمة، ورغم الانخفاض في الأعوام الأتية لكنها قريبة من الحدود الخطرة، وقد بلغ متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة (٥٩%) وهي نسبة خطيرة ويجب ان توضع خطط مستقبلية لمعالجة ذلك ، وتعود الأسباب في ذلك ان الحكومة لم تكن جادة في توجيه تلك الديون نحو المشاريع الاستثمارية التي تعود بالفائدة على تنمية الاقتصاد وتحقيق قفزة نوعية في تنمية المشاريع الصناعية والزراعية وإنما توجهت نحو المشاريع الخدمية غير المنتجة فضلاً عن تفشي الفساد المالي والإداري خلال تلك السنوات ، وإجمالاً بقيت هذه النسبة قريبة من الحدود الغير مسموح بها حسب الاتفاقيات الدولية. فان النسبة المقبولة للدين العام / الناتج المحلي الإجمالي هي ٦٠% كما حددتها معاهدة ماستريخت (Union,1992,P.183).

الجدول (١) الدين العام الداخلي والخارجي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
(١٠٠=٢٠٠٧ مليون دينار)

السنة	الدين الداخلي ١	الدين الخارجي ٢	مجموع الدين العام ٣	الناتج المحلي الإجمالي ٤	نسبة الدين الداخلي/ الناتج المحلي الإجمالي ٥ (٤/١)	نسبة الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي ٦ (٤/٢)	نسبة الدين العام/ الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ٧ (٤/٣)
٢٠٠٤	6061688	128872337	134934025	101845262	6%	127%	132%
٢٠٠٥	6593960	104924160	111518120	103551403	6%	101%	108%
٢٠٠٦	5645390	86334700	91980090	109389941	5%	79%	84%
٢٠٠٧	5193705	75072284	80265989	111455813	5%	67%	72%
٢٠٠٨	4455569	56104311	60559880	120626517	4%	47%	50%
٢٠٠٩	8434049	53207730	61641779	124702075	7%	43%	49%
٢٠١٠	9180806	56357534	65538340	132687029	7%	42%	49%
٢٠١١	7446859	54010164	61457023	142700217	5%	38%	43%
٢٠١٢	6547519	54497367	61044886	162587533	4%	34%	38%
٢٠١٣	4255549	52733296	56988845	174990175	2%	30%	33%
٢٠١٤	6520019	55449656	61969675	178951407	4%	31%	35%
٢٠١٥	32142805	55532651	87675456	183616252	18%	30%	48%
٢٠١٦	47362251	56344800	103707051	208932110	23%	27%	50%
٢٠١٧	47678796	90305530	137984326	205130067	23%	44%	67%
٢٠١٨	41822918	49402158	91225076	210532887	20%	23%	43%
٢٠١٩	38331548	83799905	122131453	222141230	17%	38%	55%
٢٠٢٠	64246559	42652395	106898954	195402550	33%	22%	55%
٢٠٢١	69912394	42652395	112564789	198496541	35%	21%	57%
٢٠٢٢	69495737	41848830	111344567	212408657	33%	20%	52%
متوسط نسبة المساهمة				14%	45%	59%	

المصدر: الأعمدة (١,٢,٣,٤) من البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية لسنوات الدراسة

الأعمدة (٥,٦,٧) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

<https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=94>

الجدول (٢) معدل النمو السنوي للدين العام والدين الداخلي والخارجي والنتائج المحلي الإجمالي

السنة	معدل نمو الدين الداخلي	معدل نمو الدين الخارجي	معدل نمو إجمالي الدين العام	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	-	-	-	-
٢٠٠٥	9%	-19%	-17%	2%
٢٠٠٦	-14%	-18%	-18%	6%
٢٠٠٧	-8%	-13%	-13%	2%
٢٠٠٨	-14%	-25%	-25%	8%
٢٠٠٩	89%	-5%	2%	3%
٢٠١٠	9%	6%	6%	6%
٢٠١١	-19%	-4%	-6%	8%
٢٠١٢	-12%	1%	-1%	14%
٢٠١٣	-35%	-3%	-7%	8%
٢٠١٤	53%	5%	9%	2%
٢٠١٥	393%	0%	41%	3%
٢٠١٦	47%	1%	18%	14%
٢٠١٧	1%	60%	33%	-2%
٢٠١٨	-12%	-45%	-34%	3%
٢٠١٩	-8%	70%	34%	6%
٢٠٢٠	68%	-49%	-12%	-12%
٢٠٢١	9%	0%	5%	2%
٢٠٢٢	-1%	-2%	-1%	7%
معدل النمو السنوي المركب	14.51%	-40%	-1.06%	4.17%
المتوسط	31%	-6.06%	1%	4%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

معدلات النمو السنوي من عمل الباحث بالاعتماد على الاعمدة ١، ٢، ٣. وفق
المعادلة الآتية:

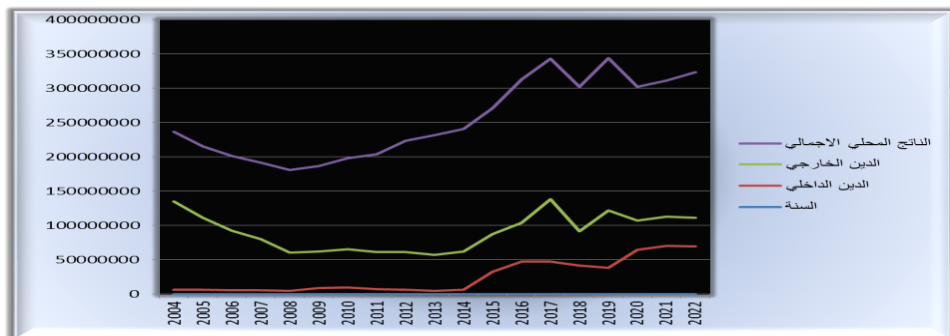
$$R = \frac{y_t - y_0}{y_0} * 100 \dots \dots \dots (1)$$

معدل النمو السنوي المركب من عمل الباحث من خلال المعادلة الآتية:

$$Y = Ae^{rt} \dots \dots \dots (2)$$

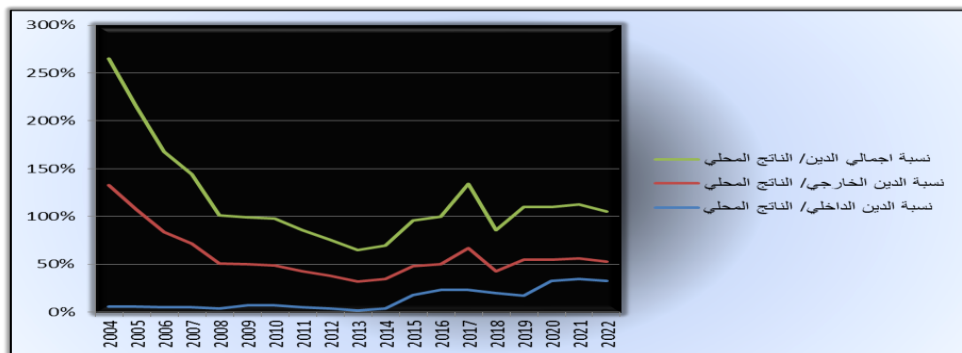
وتم استخراج قيمة r بعد تحويلها إلى الصيغة الخطية والتي تمثل معدل النمو
المركب .

الشكل (١) إجمالي الدين العام والدين الداخلي والخارجي للعراقي للمدة
(٢٠٢٢-٢٠٠٤)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

الشكل (٢) نسبة الدين الداخلي والخارجي / الناتج المحلي الإجمالي في
العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

٣- المبحث الثالث : قياس أثر الدين العام في الاستقرار الاقتصادي.

اعتمد التحليل القياسي على مجموعة من المتغيرات لقياس العلاقة وبيان أثرها من وجهة النظر الاقتصادية وقد استخدمت البيانات الصادرة من البنك المركزي العراقي متمثلة بالنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ٢٠٠٧ كمتغير تابع ومعبراً عن (الاستقرار الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (الدين العام والدين الداخلي والدين الخارجي)، وقد تم الاستعانة ببرمجية Eviews10 لتحليل تطور هذا الأثر.

١.٣- توصيف النموذج القياسي

تعد مرحلة توصيف النموذج القياسي من اهم المراحل التي يمكن من خلالها توصيف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وبيان أثر العلاقات الاقتصادية فيما بينها وصياغتها بشكل رياضي اذ تم تحديد المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (الدين الداخلي والدين الخارجي) أما المتغير التابع فهو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ولبيانات ربع سنوية من اجل إعطاء نتائج اكثر دقة نتيجة صغر السلسلة الزمنية، ويمكن صياغة الدالة بالشكل الآتي:

$$GDP = f(X1, X2) \dots \dots \dots (3)$$

إذ ان (Y) تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أما (X1) فإنها تمثل الدين الداخلي ، أما (X2) فتتمثل الدين الخارجي وتم تحويل البيانات إلى اللوغاريتم الطبيعي وفق الصيغة الآتية :

$$\ln Y = \alpha_0 + \ln b_1 x_1 + \ln b_2 x_2 + u \dots \dots \dots (4)$$

اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة $LN Y$

اللوغاريتم الطبيعي للدين العام الداخلي $LN X1$

اللوغاريتم الطبيعي للدين العام الخارجي $LN X2$

الحد الثابت α_0

المتغير العشوائي u

٢.٣- قياس العلاقة بين الدين العام (الداخلي- الخارجي) و الاستقرار الاقتصادي.

لقياس العلاقة وبيان تأثير الدين العام (الداخلي والخارجي) على الناتج المحلي الإجمالي في العراق تأتي مرحلة اختبار أنموذج (ARDL) ولبیان طبيعة ذلك نجري مجموعة من الاختبارات وهي كالآتي :

٣.٢- اختبار الاستقرار (جذر الوحدة) ديكي - فولر

وهي الخطوة الأولى الذي يجب إختبار استقرارية متغيرات الأنموذج ومن ثم تحديد رتبة التكامل المشترك من خلال اختبار (ديكي فولر ADF)، من الجدول (٣) نلاحظ إن السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، وإن السلسلة الزمنية قد استقرت عند أخذ الفرق الأول سواء بوجود ثابت أو بوجود ثابت وإتجاه عام، وهذا يعني خلو الأنموذج من جذر الوحدة وإن السلسلة الزمنية أصبحت مستقرة وعليه يمكن إجراء التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل.

الجدول (٣) نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
	LOGY	LOGX2	LOGX1	
With Constant	-2.0289	-2.1181	-0.542	t-Statistic
	0.2741	0.2384	0.8761	Prob.
	n0	n0	n0	
With Constant & Trend	-2.38	-2.116	-2.1417	t-Statistic
	0.3868	0.528	0.5143	Prob.
	n0	n0	n0	
With Constant & Trend	2.1391	-1.5547	1.2022	t-Statistic
	0.9919	0.1121	0.9401	Prob.
	n0	n0	n0	
At First Difference				
	d(LOGY)	d(LOGX2)	d(LOGX1)	
With Constant	-9.0657	-7.9914	-8.6659	t-Statistic
	0.0000	0.0000	0.0000	Prob.
	***	***	***	
With Constant & Trend	-9.1429	-7.9882	-8.642	t-Statistic
	0.0000	0.0000	0.0000	Prob.
	***	***	***	
With Constant & Trend	-8.544	-7.7705	-8.544	t-Statistic
	0.0000	0.0000	0.0000	Prob.
	***	***	***	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

٤.٣ - التقدير الأولي للأنموذج.

يظهر الجدول (٤) نتائج التقدير الأولي لنموذج التكامل المشترك بين الدين العام الداخلي والخارجي كمتغيرات مستقلة والنتائج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

الجدول (٤) نتائج التقدير الأولي (ARDL) لدالة الدين الداخلي والخارجي مع النتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

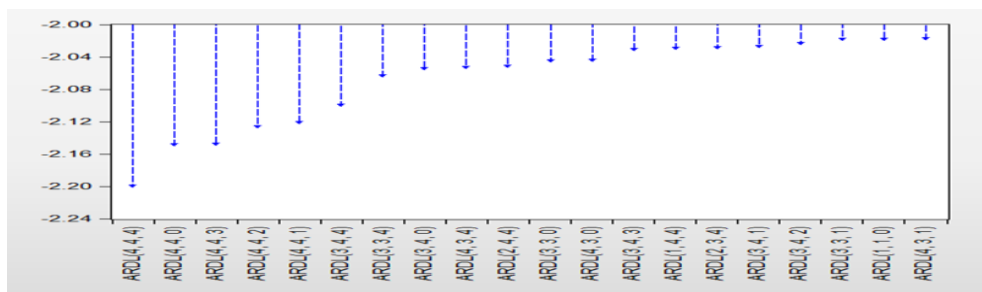
Dependent Variable: LOGY				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2005Q1 2022Q4				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOGX1 LOGX2				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGY(-1)	0.490585	0.113979	4.304181	0.0001
LOGY(-2)	3.14E-13	0.1312	2.39E-12	1.0000
LOGY(-3)	1.69E-11	0.1312	1.29E-10	1.0000
LOGY(-4)	0.290414	0.104245	2.78587	0.0072
LOGX1	-0.24193	0.038709	-6.25013	0.0000
LOGX1(-1)	0.113594	0.059104	1.92193	0.0596
LOGX1(-2)	-2.74E-14	0.060989	-4.50E-13	1.0000
LOGX1(-3)	7.19E-12	0.060989	1.18E-10	1.0000
LOGX1(-4)	0.159683	0.048514	3.291455	0.0017
LOGX2	-0.15671	0.067347	-2.326874	0.0235
LOGX2(-1)	0.063373	0.086001	0.736886	0.4642
LOGX2(-2)	-1.90E-12	0.086409	-2.20E-11	1.0000
LOGX2(-3)	1.03E-11	0.086409	1.19E-10	1.0000
LOGX2(-4)	-0.14941	0.068749	-2.173266	0.0339
C	8.086666	1.749683	4.62179	0.0000
R-squared	0.976008	Mean dependent var		19.09245
Adjusted R-squared	0.970116	S.D. dependent var		0.425328
S.E. of regression	0.073527	Akaike info criterion		-2.19928
Sum squared resid	0.308152	Schwarz criterion		-1.72498
Log likelihood	94.17422	Hannan-Quinn criter.		-2.01046
F-statistic	165.6308	Durbin-Watson stat		1.361486
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

من الجدول (٤) يظهر إن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.97%) وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة تفسر (97%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، في حين

(3%) من التغيرات هي من خارج الأنموذج، وإن قيمة (F) المحتسبة والبالغة (165.63) هي اكبر من الجدولية عند مستوى (1%) وباحتمالية (0.0000)، والشكل الآتي يوضح فترة الإبطاء المثلي لمتغيرات الأنموذج وهي (4.4.4).

الشكل (٣) فترات الإبطاء المثلي للأنموذج (ARDL)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

٥.٣ - اختبار الحدود Bound Test

من الجدول (٥) نلاحظ إن قيمة احصاء (F) تساوي (9.91) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (10%, 5%, 1%) وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وهذا يعني وجود توازن طويل بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (الدين العام) خلال مدة الدراسة.

الجدول (٥) نتائج اختبار الحدود Bound Test

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.910437	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.50%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

٦.٣ - تحليل النموذج في الأمد القصير ومعامل تصحيح الخطأ.

من اجل تحديد العلاقة التكاملية طويلة وقصيرة الأجل، نلاحظ من الجدول (٦) يتضح إن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا ماثوكة معلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) البالغة (-0.219) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني ان (21%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها تلقائيا عبر الزمن، ويتبين لنا ان زيادة الدين الداخلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (14%)، وكذلك الحال بالنسبة للدين الخارجي فان زيادة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (110%)، وهذا يعني ان مجموع الدين الداخلي والخارجي لم يستثمر في مشاريع إنتاجية من شأنها زيادة نمو الناتج المحلي وإنما في مشاريع خدمية أو في تمويل الموازنة التشغيلية.

الجدول (٦) نتائج معالم الأجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ

CointEq(-1)	-0.219001	0.040567	-5.39848	0.0000
Cointeq = LOGY - (0.1431*LOGX1 - 1.1084*LOGX2 + 36.9253)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX1	0.143117	0.04185	3.41976	0.0012
LOGX2	-1.108427	0.1785	-6.20967	0.0000
C	36.925318	3.485948	10.59262	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

٧.٣ - (الاختبارات التشخيصية)

أ- اختبار الارتباط التسلسلي (LM) :

من الجدول (٧) نلاحظ ان قيمة (F) المحتسبة و (R-squared) غير معنوية عند مستوى (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على إن الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (٧) اختبار الارتباط التسلسلي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.504306	Prob. F(2,55)	0.6068
Obs*R-squared	1.30725	Prob. Chi-Square(2)	0.5202

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

ب- اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH)

من الجدول (٨) نجد ان قيمة (F) المحتسبة هي اكبر من مستوى (5%) أي إنها غير معنوية وعليه يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على إن الأنموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (٨) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.179453	Prob. F(1,69)	0.6732
Obs*R-squared	0.184176	Prob. Chi-Square(1)	0.6678

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

ج- اختبار صحة الشكل الدالي Ramsey Test

من الجدول (٩) نجد إن القيمة الإحتمالية لإختبار الشكل الدالي بلغت (0.067) وهي أكبر من مستوى (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على قبول الشكل الدالي (اللوغاريتمي) ونرفض الفرضية البديلة .

الجدول (٩) نتائج اختبار الشكل الدالي Ramsey Test

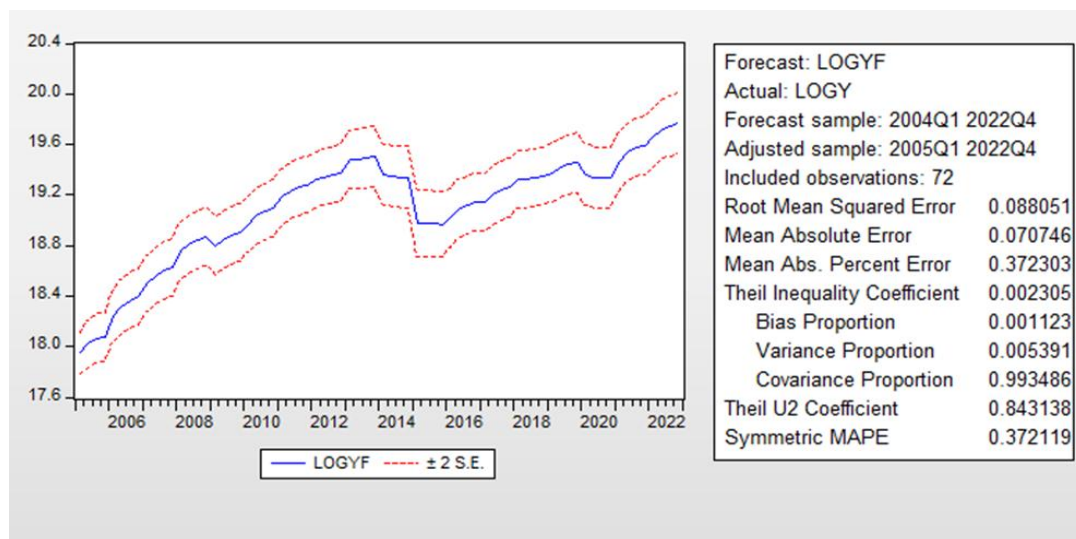
Ramsey RESET Test			
Specification: LOGY LOGY(-1) LOGY(-2) LOGY(-3) LOGY(-4) LOGX1 LOGX1(-1) LOGX1(-2) LOGX1(-3) LOGX1(-4) LOGX2 LOGX2(-1) LOGX2(-2) LOGX2(-3) LOGX2(-4) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.862022	56	0.0679
F-statistic	3.467127	(1, 56)	0.0679

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

٨.٣ - الاختبارات التنبؤية لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

يتضح من الشكل (٤) ان قيمة معامل (Theil) بلغت (0.00230) وهي اقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر ، أما نسبة التباين (VP) فقد بلغت (0.00539)، وهي تقترب من الصفر أيضاً، ومن هنا يتبين إن الأنموذج ذو قدرة عالية على التنبؤ، ويمكن الإعتماد عليه في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية وإتخاذ القرارات السليمة في مواجهة سوء استخدام الدين العام في العراق .

الشكل (٤) القيم الفعلية والمتوقعة للدين العام الداخلي والخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

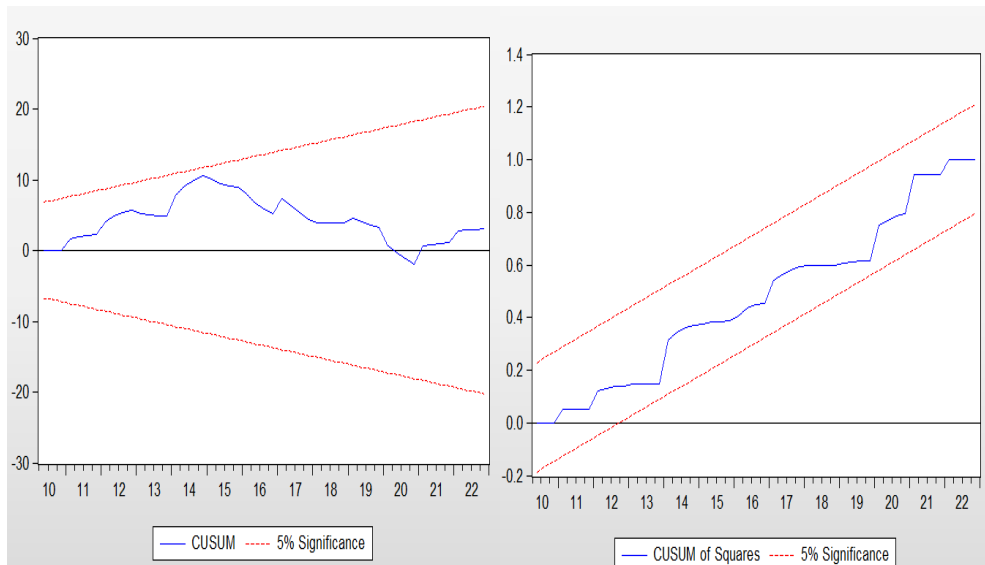


المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

٩.٣ - اختبار الاستقرار الهيكلي

يتضح من الشكل البياني (٥) إن الإختبارين يقع ضمن إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (٥%) وعليه يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود إستقرار وإنسجام في نتائج الأجلين الطويل والقصير لأنموذج (ARDL).

الشكل (٥) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) And (CUMSUM of Squares)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات:

١- تشير نتائج التحليل القياسي ان السلسلة الزمنية قد استقرت عند اخذ الفرق الأول وفق اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر).

٢- أظهرت النتائج ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة الدين الداخلي- الدين الخارجي) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وذلك من خلال قيمة إحصاء (F) الذي أظهرها اختبار (Bound-Test) .

٣- تشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ $(CointEq(-1))$ البالغة (-0.219) وهي سالبة وذا دلالة إحصائية عند مستوى ١% ، أي ان 21% تقريبا من الأخطاء في

الأجل القصير سوف يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لتحقيق التوازن في الأجل الطويل .

٤- أظهرت النتائج إن هناك علاقة عكسية بين (الدين الداخلي- الدين الخارجي) والنتائج المحلي الإجمالي وهو يوافق فرضية الدراسة.

٥- أثبتت الاختبارات التشخيصية ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي وكذلك ان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وان السلسلة الزمنية مستقرة في الأجلين الطويل والقصير .

٦- اقترب نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من الحدود الخطرة إذ شهدت نسبة مرتفعة تجاوزت (٦٠%) ولاسيما في الأعوام (٢٠١٧، ٢٠٠٧، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٤) أما الأعوام التي تلت ٢٠١٧ فقد اقترب من حاجز الخطر.

٢.٤- التوصيات :

١- على رسمي السياسة الاقتصادية في العراق تنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي الذي سببه له صدمات كبيره نتيجة التقلبات في أسعاره العالمية مما أثر سلباً على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة واللجوء إلى الدين الداخلي ومن ثم إلى الدين الخارجي.

٢- توجيه الأموال المتحصلة لأغراض الدين العام نحو المشاريع الاستثمارية التي لها القدرة في تعزيز الإيرادات من اجل مواجهة زيادة النفقات العامة والعمل على رفع الصادرات من خلال تنشيط القطاع الصناعي والزراعي.

٣- يجب تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك لاقتربها من الحدود الخطرة في اغلب فترات مدة الدراسة وهذا ينذر بخطر مستقبلي ولاسيما الدين الخارجي التي اوقع الكثير من اقتصادات العالم في فخ المديونية.

٤- اعتماد سياسة نقدية ومالية متناغمة مع انخفاض أسعار النفط العالمية لمواجهة العجز في ميزانية الدولة وتخفيف اللجوء إلى الديون الداخلية ومحاولة الابتعاد عن الديون الخارجية .

٥- ضرورة الإسراع في إنشاء صندوق سيادي للعراق لمواجهة التقلبات في أسعار النفط التي تؤثر سلباً على مواجهة عجز الموازنة وتقليل الاعتماد على تغير أسعار الصرف أو اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي.

المصادر العربية:

١- بول، سامويلسون ووليام، نورد هاوس، ٢٠٠٦، علم الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية.

٢- رشيد، إيناس محمد وجمعة، احمد إبراهيم، محسن، إبراهيم حميد ، ٢٠٢١، تحليل أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠) ، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٣، الجزء ٥٢.

٣- العبيدي، ميسون علي حسين ومحمد، عمرو هاشم ، ٢٠١٨، إتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ٦٢، العدد ٦٢.

٤- عجمية، محمد عبد العزيز ونايف، إيمان عطية، ٢٠٠٨، التنمية البشرية المفاهيم والخصائص- النظريات والاستراتيجيات- المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية .

٥- القاضي، محمد حسن، ٢٠١٤، الإدارة المالية العامة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.

٦- الهنداوي، حمدي احمد علي، ٢٠١٧، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي هل هناك مستوى حرج؟. مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة-جامعة بنها، مصر، المجلد ٢، العدد ٢.

المصادر الأجنبية :

- 7- European Union (1992) 'Treaty On European Union' Brussels Luxembourg.
- Holtfrerich, C. L., Feld, L. P., Heun, W., Illing, G., Kirchgässner, G., Kocka, J., ... & WEIZSÄCKER, C. C. (2016). Government debt: causes, effects and limits. *Berlin-Brandenburg Academy of Sciences and Humanities. Berlin*, 76.
- 8- McConnell, C. R., & Brue, S. L. (2020). *Macroeconomics: principles, problems, and policies*. McGraw-Hill.
- 9- Pattillo, C. A., Poirson, H., & Ricci, L. A. (2004). What are the channels through which external debt affects growth?.
- 10- Slovenska, N. B. (2002). Treasury Bills And Their Valuation. *Biatic*, 10(5), 29.
- 11- Woo, J., & Kumar, M. S. (2015). Public debt and growth. *Economica*, 82(328), 705-739.